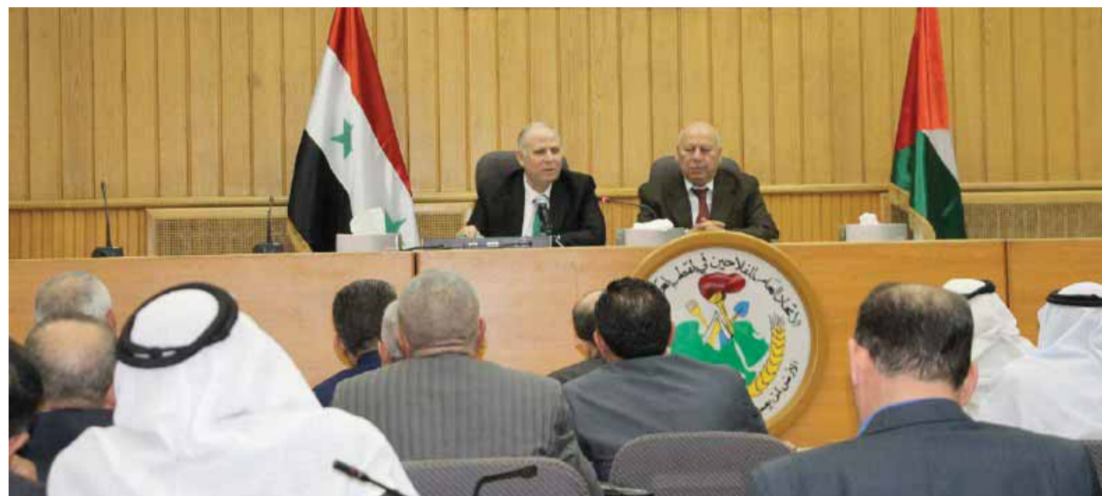


اجتماع لتوفير مياه الري للفلاحين

رعد: الاستفادة من كل قطرة مياه في الظروف الحالية ليست خياراً بل حاجة ملحة

| محمود الصالح



يهدف تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المائية المتاحة في البلاد، وتحقيق التنسيق بين الفلاحين وإدارات الموارد المائية، ومناقشة كل العقبات التي تعترض عمليات توزيع مياه الري عقد اجتماع موسع بحضور وزير الموارد المائية تمام رعد ورئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم مع رؤساء الاتحادات الفلاحية الفرعية ومديري الموارد المائية في المحافظات.

وفي خلال الاجتماع طرح كل الصعوبات والعقبات التي تعترض عمليات وصول مياه الري إلى الحقول، واحتياجات تشغيل المشاريع الري، والتنسيق بين إدارات المشاريع والمجتمعات الفلاحية وأكد وزير الموارد المائية ضرورة التعاون والتشارك بين الوزارة والاتحاد العام للفلاحين في إدارة مشاريع الري سواء من تنطيم أو صيانة أو غيرها، للحفاظ على الموارد المائية.

وفور رعد بصراحة التأكيد في استخدام المياه وأن يكون هناك تقسيم عادل لكمية المياه الموزعة للفلاحين في المحافظات سواء من خلال المجتمعات الفلاحية أو من خلال جمعيات تعاونية إنتاجية متخصصة بتوزيع المياه.

ويعين رعد أن الاستفادة من كل قطرة مياه في الظروف الحالية والتغيرات المناخية ليست خياراً بل هي حاجة ملحة مضمناً: إن هناك مجموعة من الخطط الخاصة بالصرف الصحي للحد من ظاهرة ثوث المياه.

من جهته أكد رئيس الاتحاد العام للفلاحين خلال الاجتماع ضرورة التعاون بين الاتحاد العام للفلاحين ووزارة الموارد المائية للاستثمار الأمثل للمياه وتلافي وجود هنر.

وأشار إبراهيم إلى وجوب وضع خطط مدروسة بين الاتحاد العام للفلاحين

ووزارة الموارد المائية للحد من الخسائر في الطرق للحفاظ على المخزون المائي للمستقبل باستخدام الأساليب المتنوعة كالتحول للري الحديث أو غير ذلك. وطالب رؤساء الاتحادات الفرعية باسم الفلاحين بتذليل الصعوبات التي تواجه الفلاح خلال إنتاجه الزراعي، وحل المشكلات المتعلقة بالري وتأمين المياه، إضافة للعمل على إصلاح وتعديل أبنية الري وزيادة كمية المحروقات لتشغيل الآبار والمضخات العاملة على الديزل، والعمل على ترخيص الآبار غير المرخصة وإيجاد حلول لتوفير المياه، والتوجه بحفر آبار ارتوازية، ودعم مديريات المياه في المحافظات بالأليات المناسبة لإعمال العمل.

رئيس اتحاد فلاح حلب إبراهيم النايك طالب خلال الاجتماع بضغط مياه الري في نهر قويق وذلك لوجود مساحات شاسعة بجانب النهر، كما أن جسر الدوالي في تاريخه لم ينفذ بعد، إضافة لضرورة الإسراع بتشغيل المجموعة الرابعة في مشروع سكة شرق، ورفد المؤسسة بالأليات

للمعمل على الطاقة البديلة.

رئيس اتحاد فلاح درعا محمد مجدي الجزائري طالب بوجود آلية مركزية لتسوية الآبار المخالفة في المحافظة، وتطوير أبنية الري، وإدراج بعض أراضي المحافظة ضمن الخطة الزراعية للري الشتوي لتحسين إنتاج محصول

القمح الإستراتيجي، إضافة إلى صيانة جميع الأعطال بالأبنية الواصلة من السود في محافظة القنيطرة والأبنية المتفرقة من سدود محافظة درعا، وتغذية سد العلان وسد الباسل وصيانة جسم سد درعا، وإنشاء مشروع سد على وادي العوام.

رئيس اتحاد فلاح طرطوس محمد حسين طالب بالعمل على استبدال الأبنية الترابية إلى بيتونية حيث يوجد على امتداد الشريط الساحلي أكثر من ١٦ كم قنوات ترابية، وأشار إلى ضرورة دعم مديرية الموارد المائية في طرطوس بالأليات لإزالة الأتربة والردميان من قنوات الري والصحة التي يتطلب معرفة صاحب الكلب، وتحديد تكلفة كل بطاقة بلاستيكية للكلب المسجل بمبلغ ٥٠٠ ل.س. لا

إبراهيم: اتباع أكفأ الطرق للحفاظ على المخزون المائي باستخدام الري الحديث

لضرورة العمل. أما رئيس اتحاد فلاح حماة حافظ سالم فقد دعا إلى العمل على إصلاح وتعديل أبنية الري التي تعرضت للتخريب والردم وإزالة التعديات على قنوات الري، وزيادة كمية المحروقات لتشغيل الآبار والمضخات العاملة على الديزل، وتأمين المحروقات لتشغيل المولدات التي تشغل الآبار العاملة على الكهرباء أو تأمين عدسات إضافية للتيار الكهربائي لتأمين المياه الكافية للسقاية، إضافة لإعادة تأهيل الطرقات الزراعية المحاذية لقنوات الري، والعمل على تأمين سد أقميا ١/١ و ٢/٢، والعمل على تأمين السدات المائية، والعمل على الإسراع في تحديث الآبار غير المرخصة وتشغيلها بالآليات المناسبة لتحويلها للعمل على الطاقة البديلة.

رئيس اتحاد فلاح درعا محمد مجدي الجزائري طالب بوجود آلية مركزية لتسوية الآبار المخالفة في المحافظة، وتطوير أبنية الري، وإدراج بعض أراضي المحافظة ضمن الخطة الزراعية للري الشتوي لتحسين إنتاج محصول

يستفيد منها ٢٥ ألف أسرة

إعادة تأهيل وصيانة عدد من المخازن بريف الحسكة

| الحكسة - دحام السلطان

أكد مدير فرع السورية للمخابز عبد الله الهصر، إعادة تأهيل وصيانة خمسة من المخازن الألية الحكومية بريف الحسكة أنه بتوجيه من محافظ الحسكة وبالتعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والتي تعرض بعضها للنهب والتخريب بفعل ظروف الحرب بريف الحسكة الشمالي الشرقي، الذي تم استبدال قطع المحاور وكل القشط والأسبيرة مع تزويد المخبز بمولدة كهرباء ومحولة ورفافة للعبق.

وأضاف مدير فرع المخازن إنه تم استبدال محاور الحركة وإصلاح العجانة والقطاعة مع تزويد برفافة للعبق وخزان مياه كبير وشبكة إنارة مخبز تل تم بريف الحسكة الغربي، وكذلك تحويل مسلخ المواشي في قرية جرمز «بريف القامشلي»، المتوقف عن العمل منذ عدة سنوات، إلى مخبز أي حديث متكامل من خلال تركيب خط إنتاج كامل مع كل معداته، وقطع وتجهيز غرف داخلية فيه وتأهيل احتياجاته المدينة من بلاط ودهان وعزل للسطح وشبكة كهرباء وأرفصة خارجية وضرور داخلية وخارجية للصرف الصحي، وتزويد بخزانات كبيرة للمياه والمخازن وغاسل ومولدة كهرباء، ورغم الظروف والعوامل المحيطة تمكنت طواقم العمل في نحو سبعة أشهر من إنشائه وإنجاز العمل فيه.



لا كلاب مجهولة الأصحاب بدمشق.. تدوين بيانات الكلب و٥ آلاف ليرة تكلفة البطاقة

سرور لـ «الوطن»: شكوى عن كلاب غير معروف أصحابها ومن واجبنا مكافحة «الشاردة» منها

| فادي بك الشريف



أصدرت محافظة دمشق الآلية التنفيذية المتعلقة بتسجيل الكلاب على أن يتم منح بطاقات تسجيل للكلب الخاص يذكر فيها اسم المالك ونوع الكلب ولونه ورقمه المسجل وذلك عن طريق طلب يقدم إلى مديرية الشؤون الصحية.

وبوجب القرار الذي حصلت «الوطن» (إكسل) ملف يتضمن البيانات المتعلقة بالكلب وصاحبه، ويصل إلى تسليم فواتر (إيصالات مالية) من مديرية الشؤون المالية لمديرية الشؤون الصحية يتم من خلالها استيفاء الرسم المطلوب أصلاً. هذا وتزود عناصر جهاز مكافحة الأمراض المشتركة بفواتر ضبوط تتم طباعتها واعتمادها لاحقاً ليتم ضبط الكلاب التي لم يتم تسجيلها وتأدية الرسم المطلوب لتربيتها.

وفي حال بيع الكلب مالك آخر يتم شطب الرقم المسجل للكلب ويمنح رقماً جديداً مسجلاً وفق الإجراءات المذكورة سابقاً، كما أنه عند ضبط كلاب لم يتم ترخيصها ودفع رسومها يتم احتجازها لدى حديقة الحيوان، وفي حال مراجعة مالكيها يتم تحصيل الرسم مضاعفاً مع نفقة الحبس في حال عدم مراجعة المالكين يتم بيع الكلاب المحتجزه أصلاً عن طريق مديرية الحدائق ومديرية الشؤون المالية.

وبموجب القرار يفوض مدير الشؤون الصحية التوقيع على بطاقة تسجيل الكلاب، وتحديد تكلفة كل بطاقة بلاستيكية للكلب المسجل بمبلغ ٥٠٠ ل.س. لا

غير (تتضمن فتم البطاقة والطباعة). وفي حديث لـ «الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق فيصل سرور أنه تم بدء العمل بألية تسجيل الكلاب، ليكون لكل كلب سجل يتضمن رقمه ولونه كما أنه عند ضبط كلاب لم يتم ترخيصها ودفع رسومها يتم احتجازها لدى حديقة الحيوان، وفي حال مراجعة مالكيها يتم تحصيل الرسم مضاعفاً مع نفقة الحبس في حال عدم مراجعة المالكين يتم بيع الكلاب المحتجزه أصلاً عن طريق مديرية الحدائق ومديرية الشؤون المالية.

وقال سرور: وردتنا شكوى عن وجود كلاب في عدد من الشوارع والحدائق غير معروف أصحابها، مشيراً إلى أضرار صحية قد يتسبب بها الكلب وخاصة الكلام الشاردة والتي تقوم ببعض عدد من المواطنين، الأمر الذي يتطلب معرفة صاحب الكلب وللاطمئنان على صحة الكلب وحصوله على اللقاحات والأدوية البيطرية اللازمة.

وأضاف سرور: من يتخلف عن الإجراءات المتبعة يتم حجر الكلب ليصار إلى دفع الرسم بشكل مضاعف، معتبراً أن هذا الأمر يشمل الكلاب الأليفة، كما أنه من واجب المحافظة مكافحة الكلاب الشاردة، وخاصة أن هناك شعبة لمكافحة الكلاب الشاردة، ومضيفاً: قد يسبب الكلب أمراضاً لأصحابه والأخرين، وخاصة لضعافهم والصحية.

وفي سياق متصل بمحافظة دمشق، كشف سرور أنه من خلال الجولات المستمرة على الأحياء، لوحظ انتشار ظاهرة حجج المواقف من المواطنين، مضيفاً: إن هذه الظاهرة تعاني منها المحافظة وخاصة في مناطق الغشوات، وقال: تناسف كثرة مخالقات إشغال مواقف السيارات، وتم في إحدى الحملات إزالة ١٣٠ إشغالاً في المرة

البيض والفروج يرتفعان رسمياً في اللاذقية

مدير التموين لـ «الوطن»: ٤٦٢ مخالفة منذ بداية رمضان

| اللاذقية - عبير سمير محمود

تواصل معظم المواد الغذائية «حفاظها» على السعر المرتفع في أسواق اللاذقية وسط انخفاض طفيف لبعض أنواع الخضار والفواكه، مقابل ارتفاع أسعار البيض والفروج وفقاً للنشرة التموينية الرسمية. وتصدرت الفليفلة قائمة الخضار الأعلى سعرياً لتسجل الكيلو سعر ١٠ آلاف ليرة، مقابل انخفاض البندورة بقيمة ٣٠٠ ليرة ليصبح سعر الكيلو ٢٥٠٠ ليرة، في حين أن الباذنجان حافظ مكانته «المرتفعة» أمام الكوسا بسعر ٣٥٠٠ ليرة لأولاً، بزيادة ٥٠٠ ليرة عن الثاني (الكوسا)، كما سجل البصل ٣٥٠٠ ليرة للكيلو والخسعة بين ١٥٠٠ - ٢ آلاف ليرة.

وحسب نشرة البيض والفروج الأسبوعية الصادرة بتاريخ ١٩ نيسان الجاري، فقد سجل سعر الفروج الحي ارتفاعاً بقيمة ٤٠٠ ليرة عن نشرة الأسبوع الماضي، ليصبح حالياً بسعر ٨٧٠٠ ليرة، والفروج المذبوح أصبح بقيمة ١١٥٠٠ ليرة بعد أن كان ١٠٩٠٠ ليرة الأسبوع الماضي.

كما سجل كيلو البيض سجل ارتفاعاً بقيمة ٤٠٠ ليرة، النشرة الحالية ليصبح ٩٥٠٠ ليرة، والسوسة بسعر ١٦٨٠٠ ليرة للكيلو، بعد أن كان في نشرة التموين السابقة بقيمة ١٧٥٠٠ ليرة، وكيلو القواصص ٦٢٠٠ ليرة وكان ٥٨٠٠ ليرة، وكيلو الصدر ارتفع من ١٢٧٠٠ ليرة إلى ١٣٥٠٠ ليرة، وشريحات الشيش من ١٧٢٠٠ ليرة إلى ١٨٢٠٠ ليرة.

كما شهدت أسعار الفروج الجاهز ارتفاعاً ملحوظاً لتسجل سعر الفروج المشوي (١ كيلو غرام مع توابعه) ٣٠ ألف ليرة، بعد أن كان ٢٨٨٠٠ ليرة، والبروستد قفز من ٢٩٨٠٠ ليرة إلى ٣١ ألف ليرة، والفروج

المسحب من ٣٠٦٠٠ ليرة إلى ٣١٨٠٠ ليرة، في حين أن كيلو الشاورما شهد قفزة نوعية من ٣٨ ألف ليرة إلى ٣٩٦٠٠ ليرة، والسندوشة بـ ٤٥٠٠ ليرة بزيادة ١٠٠ ليرة فقط عن النشرة الماضية. وأكد مدير التموين الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر لـ «الوطن»، المتابعة اليومية لحركة الأسواق في اللاذقية والتأكد من التزام أصحاب المنشآت التجارية بالإعلان عن الأسعار والتقيد بالبنشرات التموينية.

وأشار إلى تسجيل ٤٦٢ ضبطاً، وغرامات مالية (ضبوط ونوعية) تجاوزت ١٢٥ مليون ليرة منذ بداية شهر رمضان حتى تاريخه. وتعد زاهر أن جميع المواد الغذائية في البرادات على متوافرة بشكل جيد في الأسواق ومع ذلك فهناك ارتفاع في أسعار المواد، موضحاً أن الخضار والفواكه متوافرة



حسب الموسم مع ارتفاع على أسعارها، والفروج والبيض واللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته متوافرة وأسعارها مرتفعة بشكل عام. وشدد زاهر على الحاجة إلى الرقابة الشديدة على جميع المواد والتدقيق بالفواتر وصلاحيات المواد والسلع المعروضة الجودة لجميع حلقات الوساطة التجارية وكلت الفعاليات والمخازن، بشكل يومي وخاصة في شهر رمضان المبارك. وبين أن الضبوط المسجلة، شملت مخالفات نقص وزن ربط الخبز المعدة للبيع، ومخالفات إنتاج خبز سبي نوعية، ومخالفات عدم التقيد بمواعيد العمل، إضافة لضبوط احتكار بمادة الزيت النباتي ٥٥٤ لترات، وضبوط غش وتدليس بالفروج، وحيازة مواد منتهية الصلاحية وضبوط أخرى لعدم الإعلان عن السعر والبيع بسعر زائد.

٢٢
١٠٠٠ شخص قدموا طلبات للحصول على موقف سيارة وكل موقف مليوني ليرة

لوحه ذات رقم في كل ستة، كما أن كل كلب شارد من دون لوحه بحسب ثم بيع إن لم يطبله صاحبه خلال ٤٨ ساعة وأن لم يثبت صاحبه أنه أدى الرسم عنه وقدم لوحته لا يعاد إليه الكلب إلا بعد دفعه الرسم المنوه عنه مضاعفاً مع نفقة الحبس، وتستثنى من الرسم الكلاب المقتناة لحماية المواشي والزرعوات.

كما تقرر رفع بدل الإشغال السنوي للموقف الواحد لشاغلي الشقق السكنية في البناء أو بالنسبة لملك كامل البناء (سكني) إلى مليوني ليرة سورية بعد أن كان بدل الإشغال ٣٠٠ ألف ليرة فقط، انطلاقاً من أن القرار أخذ بالحسبان الإشكاليات التي كانت تحصل سابقاً بالنسبة لبعض المواقف وخاصة شاغلي الشقق السكنية في البناء.